منتدى اقتصادي سعودي قطري بالرياض

الرياض - البلاد

انطلقت أمس الأول بالرياض فعاليات المنتدى الاقتصادي السعودي القطري ومعرض صنع في قطر ٢٠١٦ الذي تنظمه غرفة تجارة وصناعة قطر ومجلس الغرف السعودية، بحضور معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي المهندس خالد بن عبد العزيز الفالح، ومعالي وزير الطاقة والصناعة القطري الدكتور محمد بن صالح السادة، وذلك بفندق الفيصلية .

وفي مستهل اللقاء أشار معالي المهندس خالد الفالح أن افتتاح المنتدى يأتي في إطار العلاقات المتميزة، مشيداً بالتنسيق القائم بين المملكة وقطر كفريق عمل واحد في إطار الدول المنتجة للبترول من داخل (أوبك) وخارجها، من أجل استقرار السوق البترولية الدولية، بما يعود بالنفع على دولنا وعلى الصناعة البترولية والاقتصاد العالمي بشكل عام.

ولفت إلى أنّ المنتدى يأتي متماشياً مع توجهات قيادة البلدين ورؤية خادم الحرمين الشريفين لمجلس التعاون التي تهدف إلى تعزيز التكامل بين دول المجلس وقطاعاته الاقتصادية وترفع من المكانة الدولية لمجلس التعاون ودوره في القضايا الإقليمية والدولية، وهي الرؤية التي أطلقها – حفظه الله – أثناء قمة مجلس التعاون التشاورية في هذا العام، منوهاً إلى المصالح المشتركة بين المملكة وقطر على جميع الأصعدة سواء على المستوى الثنائي أو من خلال منظومة العمل الخليجي المشترك.

من جهته قال معالي وزير الطاقة والصناعة القطري الدكتور محمد بن صالح السادة : " إن منطقة الخليج بما تملكه من إمكانيات وما تذخر به من طاقات قادرة على أن تكون بوابة تمر منها واليها الاستثمارات في رحلة البناء والتنمية الإقليمية والدولية.

ضبط ٣٤٠ مخالفة بمعارض السيارات بمختلف مناطق المملكة

الرياض: البلاد

نفّذت وزارة التجارة والاستثمار جولات رقابية على صالات ومعارض السيارات بمختلف مناطق المملكة خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ محرم الماضي بالتعاون مع الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة والمركز السعودي لكفاءة الطاقة، للتحقق من وجود بطاقة اقتصاد الوقود للمركبات الخفيفة الجديدة والالتزام بالمواصفات المحددة لها، وأسفر عن ذلك ضبط ٣٤٠ مخالفة متنوعة .

وتأتي هذه الجولة في إطار الجهود التي تبذلها عدة جهات حكومية تعمل كمنظومة واحدة ضمن البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة الذي اهتم بإيجاد آلية عمل تضمن الرقابة والالتزام بالمواصفات المحددة للمبادرات التي أطلقها البرنامج، بهدف ترشيد ورفع كفاءة استهلاك الطاقة حيث ينفذ هذه الآلية فريق عمل مكون من الجهات المختصة كوزارة التجارة والاستثمار، ووزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، وهيئة المواصفات والمقاييس، والجمارك السعودية، والمركز السعودي لكفاءة الطاقة.وفي إطار الجولة تم زيارة ٢٧١٠ صالات ومعارض للسيارات، أسفرت عن ضبط ٣٤٠ مخالفة تنوّعت ما بين عدم وجود بطاقة اقتصاد الوقود على موديلات ٢٠١٥ وما يليها، أو وجودها بالمكان الخاطئ، إضافة إلى اختلاف التصميم المنصوص عليه بالمواصفة، وكذلك وجود البطاقة باللونين الأبيض والأسود، إلى جانب وجود معلومات خاطئة على البطاقة . وتهدف هذه الجولات الرقابية المتكررة لمتابعة مدى التزام موردي السيارات باشتراطات المواصفات القياسية السعودية لبطاقة اقتصاد الوقود، ضمن الجهود المبذولة لخفض استهلاك الطاقة في عدة قطاعات رئيسية من بينها قطاع النقل، الذي يصاحبه تنامي مستمر يستلزم مواجهته من خلال الاشتراطات والإجراءات المعينة على ترشيد ورفع كفاءة الاستهلاك.

مختصون : نظام الإفلاس صمام أمان لتعزيز الثقة في المعاملات التجارية

جدة - البلاد

وصف مختصون اقتصاديون وقانونيون نظام الإفلاس المزمع إصداره في السعودية بصمام الأمان، وقالوا انه يعزز الثقة في المعاملات التجارية، كما يتيح النظام للشركات المفلسة الاستمرار عبر تنظيم الديون وحماية التجار من العقوبات الجنائية وحذروا من إن غياب المحاكم التجارية وتفعيل القوانين الخاصة بالقضايا التجارية، يعتبر أبرز العقبات التي تواجه تطبيق القانون في المستقبل، خاصة أن التوجيه الأخير نص على نقل القضايا ذات الاختصاص التجاري من الدوائر التجارية في ديوان المظالم إلى المحاكم التجارية، اشترط إيجاد مبان لتلك المحاكم ليتم نقل الاختصاص إليها.

وكانت وزارة التجارة والاستثمار قد انتهت من طرح مسودة نظام الإفلاس الجديد على موقعها الإلكتروني لعموم رجال الأعمال والمختصين لإبداء آرائهم وملاحظاتهم عليه وسط توقعات أن تمر مراحل إصدار هذا النظام مراحل متعددة، تبدأ بمرحلة اقتراح النظام وعرضه على العامة ثم مرحلة رفعه لمجلس الوزراء وإحالته إلى اللجنة الوزارية وهيئة الخبراء لمراجعته. ونوه المستشار القانوني عسير القرني، الي وجود بعض الثغرات في مسودة النظام يجب تلافيها، وقد أحسنت وزارة التجارة صنعا عندما دعت المهتمين لإبداء الرأي والمقترحات حول مشروع النظام داعيا وزارة التجارة تنظيم مبادرات تهدف إلى التعريف بالنظام في الأوساط الاقتصادية على وجه الخصوص مشددا على ضرورة إصدار اللائحة التنفيذية للنظام في أمد قريب لصدور النظام لتوقف بعض أحكام النظام على التفصيل الذي سيرد في اللائحة" .

وبين القرني، أن النظام يهدف إلى زيادة كفاءة الاقتصاد من خلال إتاحة الفرصة للمنشأة المتعثرة من تجاوز الصعوبات المادية التي تواجهها والاستمرار في ممارسة أعمالها عن طريق إجراءات التسوية الوقائية أو إعادة التنظيم المالي لتلك المنشأة، كما يهدف النظام إلى حماية دائني المنشأة المتعثرة أو المفلسة عن طريق إجراءات التصفية، وذلك بحصر مطالبات الدائنين كافة وأصول المدين ومن ثم بيعها وتوزيع حصيلتها على الدائنين وفي المحصلة النهائية فإن النظام يعد محفزا للبيئة الاستثمارية وجاذبا للاستثمارات الأجنبية بسبب توفير الضمانات القانونية للدائنين والمدينين.

من جهته، أشار المحامي المختص في القضايا التجارية بندر العمودي؛ الي أن تطبيق قانون الإفلاس يتطلب تطبيق آليات عدة تستلزم توفير الأرضية اللازمة من خبراء وقضاة ومنظومة أو دائرة قضائية ربما تنشأ داخل إحدى المحاكم التجارية في السعودية لاحقا، وفقا لتصورات القائمين على مشروع القانون، ما يفتح الباب عريضا أمام الآليات التنفيذية التي ستجعل من هذا القانون في حال رأى النور قابلا للتطبيق والممارسة على أرض الواقع مبينا أنه يمكن أن يتصف مشروع القانون بأنه "مهم جدا في إطار منظومة القوانين المتعلقة بالتجارة" ، ونرجع أسباب تعثر صدور مثل هذا القانون على مدى ٢٥ عاما مضت إلى عدم وجود أرضية تشريعية تجارية. وشدد على أنه عند توافر الأرضية التشريعية لهذا القانون، عبر إقرار قانون الشركات الجديد، أصبح من الطبيعة الحتمية وجود تشريع ينظم الإفلاس في السعودية، مؤكدا وجود القابلية والجاهزية لدى شركات ومؤسسات القطاع التجاري في المملكة لمثل هذا القانون هي أهم في الواقع في عملية الاستفادة منه، فوجود ثقافة وقيم مؤسسية تسمح بوضع أطر للإفلاس هي عنصر حاسم في تطبيق مثل هذا القانون.

وأضاف، أن "الخلاف الوحيد في جدوى استنباط القانون من قوانين دول متقدمة، كونها تختلف في بيئتها التجارية والتشريعية عما هو معمول به في المملكة، لكنني أساند وجهة النظر القائلة بإفساح المجال للتدخل أكثر لمؤسسات المجتمع المدني الاقتصادي ومنها الغرف التجارية" . من جانبه، يرى فضل سعد بوالعينين؛ المختص الاقتصادي، أن الهدف الأساسي من قانون الإفلاس هو معالجة أوضاع الشركات المتعثرة وحماية أموال الدائنين والمساهمين بما يحقق الحماية للأنشطة الاقتصادية وبالتالي بيئة استثمار جاذبة وآمنه، مشيرا إلى أن هناك معايير عالمية مطبقة لتقييم قوانين الإفلاس المطبقة تعتمد على الإجراءات وزمن المعالجة والتصفية أيضا، ومن المتوقع أن يسهم القانون الجديد حال تفعيله في معالجة الأخطاء السابقة وتطوير منظومة التعامل مع قضايا الإفلاس بطريقة أكثر احترافية.

السوق السعودي يسجل أعلى إغلاق في شهرين

جدة - البلاد

أنهى مؤشر السوق السعودي جلسة أمس الاول الأحد، على ارتفاع بنسبة ٠,٨٪ عند ٦١٠٦ نقاط (+ ٤٦ نقطة)، مسجلاً أعلى إغلاق في شهرين، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٣,٢ مليار ريال.

وشهدت جلسة امس ارتفاعاً لأغلبية الأسهم المتداولة يتقدمها سهما "سابك" و"مصرف الراجحي" بنحو ١ ٪ عند ٨٤,٢٥ ريال و ٥٨,٥٠ ريال على التوالي. وصعد سهم "موبايلي" بنحو ٤ ٪ عند ١٩,٧٥ ريال، مواصلاً صعوده للجلسة السادسة. وأنهت أسهم "السعودية للكهرباء و"الهولندي" و"جرير" و"كيان السعودية" و"إكسترا" و"اسمنت الجنوبية" و"مصرف الانماء" تداولاتها على ارتفاع بنسب تراوح بين ١ و٥٪.

وتصدر سهم "القصيم الزراعية" ارتفاعات اليوم بنحو ٧٪ عند ٨ ريالات.

زيادة أفراد المنشآت الصغيرة من ٦ إلى ٤٩ عاملا

جدة - البلاد

أعلنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أمس الأحد، عن إقرار تعديل جديد في حجم المنشآت الصغيرة جدًا في برنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف "نطاقات".

وقال متحدث الوزارة، خالد أبا الخيل، في بيان صحفي: إن التعديل الجديد في حجم المنشآت الصغيرة وفقًا لعدد العاملين ليصبح من ٦ إلى ٤٩ عاملاً، ويعدل المسمى من صغيرة إلى مسمى صغيرة فئة (ب)، على أن يعمل بهذا القرار ابتداءً من تاريخ ١٢ ربيع الأول ١٤٣٨هـ. وأضاف "أبا الخيل": أن هذا التعديل يأتي مواكبة لتطوير برنامج نطاقات الموزون، الهادف إلى تحسين أداء سوق العمل السعودي ومعالجة التحديات التي تواجهه، لتحقيق النمو المتزن والمستدام، وتسهيل أعمال المنشآت بسوق العمل، وتوظيف المزيد من العمالة الوطنية.

ومن المنتظر أن تبدأ الوزارة في تفعيل هذه التقسيمات مع بدء تطبيق برنامج نطاقات الموزون، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٤٣٨هـ، حيث يعتبر البرنامج امتدادا لبرنامج نطاقات المطبق حاليًا، وتعمل آليته الجديدة بشكل مباشر على تأهيل الكوادر الوطنية، لكي يتمكنوا من الدخول والمنافسة في سوق العمل بقوة، وتولي مناصب قيادية فيه.

(لجنة المساهمات العقارية) تغلق ملف مساهمة شاطئ نصف القمر

جدة: البلاد

أنهت لجنة المساهمات العقارية بوزارة التجارة والاستثمار، أمس الاول الأحد تعثر مساهمة "شاطئ نصف القمر"، التي عرضتها اللجنة بالبيع المباشر، وكان آخر موعد لاستقبال عروض الشراء لأراضي المساهمة في ٣٠/٠١/١٤٣٨هـ . وتم البيع بحضور أعضاء لجنة البيع وكل من قدم عرض للشراء في مقر اللجنة، حيث تراوحت أسعار القطع بين ٥٠ ريالا للمتر للقطعة الأقل سعرًا، فيما تم بيع أغلى القطع بسعر ٩٠ ريالا للمتر، ليفوق مبلغ البيع الإجمالي ٥٣٠ مليون ريال، لكافة القطع الست الخام الواقعة بمدينة الخبر. يذكر أن مجموع مساحة الأراضي ٧،٥٦٢،٥٨١ م٢ وتمتاز بموقعها القريب من الشاطئ، ونجحت اللجنة في الأسبوع قبل الماضي ببيع مساهمة جوهرة الأحساء بمبلغ يفوق ٧٢ مليون ريال، لتتجاوز مبيعات اللجنة من المساهمات المتعثرة في أقل من أسبوعين ٦٠٠ مليون ستعود للمساهمين في وقت قريب.